المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 10 فبراير 2025

تقرأون في هذا الملف

قانون المنع العملي للإضراب يُدمغ بخاتم «الارتجال العام»

- عن شعار جماعة العدل والإحسان: «لا يهم شكل النظام بل مضمونه»
- مرة أخرى: متى تتعظُّ قياداتنا النقابية في قطاع الصحة؟
- في خطورة مواقف ترامب بشأن غزّة وفلسطين
- دفاعاً عن سيادة المكسيك الوطنية بوجه اعتداءات دونالد ترامب الإمبريالية!
- تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار)
- بيان من اللجنة المنظمة للمؤتمر الدولي الأول لمناهضة الفاشية
- عصر الفاشية الجديدة وبما يتميّز

- النقابات العمالية من الوطنية الصدمية إلى الجامعة الشعبية
- إضراب 5 و6 فبراير (تقارير)

النقابات العمالية من الوطنية الصدمية إلى الجامعة الشعبية

بقلم جان وسيمون لاكوتور Jean et Simonne Lacouture

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ- ة بتناول صحفي للحركة العمالية المغربية ورد في فصلا ضمن كتاب «المغرب أمام امتحان» للصحفيين جان وسيمون لاكوتور Jean et Simonne Lacouture الصادر في العام 1958عن دار نشر Seuil بباريس. نورد هذا المجهود رغم طابعه الوصفي حصرا، ورغم زاوية نظره البعيدة عن تناول ماركسي لهذا الشأن، وذلك توخيا لأدنى إفادة ممكنة ولحفز الاهتمام.

القسم الأخير

مع أرباب العمل

كان الاتحاد المغربي للشغل في الشهور الثمانية الأولى من وجوده مكرساً للنضال الوطني ثم لحملة مطالب قوية، فكان لفترة طويلة فزاعة في نظر أرباب العمل الصناعيين والزراعيين. «سنستمر في عملنا إذا أراد الاتحاد المغربي للشغل». هذا ما صرح به لنا متنهدا رب عمل فرنسي من الدار البيضاء التقيناه في باريس عام 1956. ومنذئذ، تغيرت الأمور، مع توجه المركزية النقابية نحو مزيد من الواقعية الاقتصادية، واصطفافها مع خط الحكومة ونضوج كوادرها. لا يعني ذلك أن المطالب أصبحت أضعف، لكنها أصبحت تُطرح الآن بجدية أكبر، وبمنهجية أكثر وبمراعاة أكثر لمدى ملاءمتها اقتصاديا. وتتخذ أحيانا طابعا غريبا، في تشرين الأول/ أكتوبر 1957، أضرب عمال إحدى الشركات الكبيرة في فضالة (المحمدية). لماذا أضربوا؟ كانوا يعملون 36 ساعة في الأسبوع وأرادوا أن يعملوا 48 ساعة (وهو مطلب من شأنه أن يفاجئ رب عمل فرنسي في عام 1936). اعتبرت الإدارة تمديد أسبوع العمل مستحيلاً، لكنها منحت زيادة قدرها 5 فرنكات في الساعة. وفي معظم الحالات، صرح لنا أرباب العمل أنهم يفضلون التعامل مع المندوبين النقابيين على التعامل مع أي مخاطب آخر. وقال لنا أحدهم: «لا يمكن فعل أي شيء ضد نقابة الاتحاد المغربي ويمكن فعل كل شيء معها». وفي رأي معظم الرؤساء، فإن التفاهم مع المندوبين النقابيين مسألة حجج جيدة.

المشاكل الحالية

إن تأسيس الاتحاد المغربي للشغل، والاعتراف بالحق النقابي، وظهير يوليوز 1957، نجاحات متتالية تركت كما هي تقريبا المشاكل العمالية المحض الواجب على الحركة النقابية المغربية حلها. فما يزال على المجلس الأعلى للاتفاقيات الجماعية أن يضع «الاتفاقية النموذجية»، ونظام الضمان الاجتماعي لا يزال مجزأ وغير كاف، وغير متكيف مع المجتمع البروليتاري المغربي، والأخطر من ذلك أن نظام الأجور غير متماسك بشكل يجب أن يعالج، وإلا ستحدث اضطرابات رهيبة داخل الطبقة العاملة المغربية نفسها. لماذا؟

لأن العمل النقابي في المغرب في زمن الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب U.G.S.C.M، كما هو الحال اليوم، كان لصالح فئات معينة من العمال بشكل شبه حصري. والواقع أن طبيعة هذا الاقتصاد تعني أن هناك ثلاث مستويات اجتماعية بين العمال: طبقة بروليتاريا فائقة، أوروبية بالأساس (إسبان وإيطاليون وبرتغاليون وفرنسيون)؛ وبروليتاريا مغربية مكونة من عمال المصانع الكبيرة في الدار البيضاء وفضالة والقنيطرة؛ وطبقة بروليتاريا دونية هائلة غير ماهرة تحاول جاهدة ولوج الفئة العليا وتتربص بها وتلقي من حين لآخر داخلها جريئا، «سعيدا». وثمة في المستوى ذاته كتلة العمال الزراعيين، الخماسة أو المياومين.

وكان من الطبيعي أن يكون شعار الاتحاد المغربي للشغل في وقت إنشائه هو رفع مستوى معيشة الجماهير. وكان هذا طموحاً طبيعياً وجديراً بالثناء، كرس له المحجوب ورفاقه قدراً كبيراً من الطاقة. ولكن عملهم هذا لم يكن «ناجحاً» إلا في تحسين أجور الفئة المتوسطة، فئة عمال المصانع الكبيرة، حيث كانت المركزية الوطنية ممثّلة جيداً وحيث كان بإمكانه أن يدعم قضية العمال بنحو مفيد. وفي أماكن أخرى حصل الاتحاد المغربي للشغل على زيادات في الأجور الزراعية، ولكن في غالب الأحيان عن طريق تقليص فرص العمل، وإحباط صادق أو مفتعل من جانب أرباب العمل. وحتى الآن، كان عملها ينطوي أساسا على ترقية فئة من العمال المغاربة الذين كانوا أصلا في وضع امتياز قياسا بالجماهير. ليس الأمر سلبيًا، بل كان مفيدًا. ولكنه في الآن ذاته مجزأ وخطيرا إلى حد ما، بقدر ما سيعي المحرومون تأخرهم وبتنامي هذا التأخر.

وقد يكون عامل هذا الوعي هو زيادة الضغط الاقتصادي على الفئات الأكثر عوزًا. و برغم جهود الحكومة للحد من ارتفاع الأسعار، وقبل كل شيء لتجنب آثاره على «الضعفاء اقتصادياً»، يمكن أن نعتبر أنه منذ بداية العام 1956 وحتى نهاية العام 1957، ارتفع متوسط الأسعار بنسبة 20%، وأن القدرة الشرائية للجماهير، مع الأخذ في الاعتبار الزيادات في الأجور، انخفضت بنسبة 8% إلى 10%. عند التعامل مع سكان واعين سياسياً، مثل عمال المصانع، يمكن للقادة النقابيين والسياسيين أن يشرحوا أنه إذا كان هذا هو ثمن التحرر والكرامة، فهو ليس مفرطا... ولكن، في مواجهة أناس تعسين لا يعرفون حتى ما إذا كانوا سيتمكنون من إطعام أطفالهم غدًا، من المرجح أن تكون هذه الحجج جوفاء.

لهذا السبب، يبدو أن جهود الاتحاد المغربي للشغل يجب أن تتركز، في الأشهر القادمة، بشكل أساسي على سياسة زيادة التشغيل، من أجل إنقاذ البروليتاريا الدونية في مدن الصفيح من اليأس، لتصبح، بعد تأطيرها وإطعامها وتدريبها بشكل تدريجي، بروليتاريا الغد. ربما يجب أن يكون التركيز على مكافحة البطالة والمساعدة الاجتماعية أكثر من التركيز على الأجور.

ولكن، مهمة الاتحاد المغربي للشغل، على المدى الطويل، تتمثل أساسا في تكوين الكوادر. يمكن لقادة الاتحاد المغربي للشغل، بالتوسيع التدريجي للمركز التعليمي في «شين Chênes» في ضواحي الرباط، وهو أحد بوتقات المغرب الجديد، ومضاعفة مبادرات التربية المدنية من قبيل «طريق الوحدة»، وتطوير المسرح «العمالي»، الذي يبدو أن المحجوب بن الصديق يوليه اهتماما خاصا، وتحقيق مشروع "الجامعة الشعبية"، الذي لم يشهد بعد سوى محاولات خجولة من خلال إرسال مناضلين نقابيين

شباب موهوبين جيدا إلى فرنسا والخارج، أن يجعلوا من مركزيتهم إحدى تلك المدارس الجماهيرية التي يحتاج إليها المغرب اليوم حاجة ماسة. وقد قال خير في المشاكل الاجتماعية في البلدان التي تخلصت من الاستعمار حديثا في إفريقيا، «إن النقابة العمالية هي التي ستكون الجامعة الحقيقية في إفريقيا».

إن قيمة المحجوب ورفاقه، والمكانة التي اكتسبوا في فترة التحرر الوطني، والدعم الذي يجدون لدى السلطات العمومية، كل ذلك يؤهلهم لهذا الدور «التربوي» - وهو الآن الأعلى في المغرب. هذا شريطة أن يعرفوا كيف يتجنبون فخاخ الديماغوجية، سواء إزاء أنفسهم أو إزاء الآخرين.

انتهى

قانون المنع العملي للإضراب يُدمغ بخاتم «الارتجال العام»

في خضم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المغرب، برز إضراب 5 و6 فبراير 2025 كاختبار جديد لقدرة النقابات على تمثيل الشغيلة والدفاع عن حقوقهم. لكن ما حدث كان مثالاً صارخاً على أضرار خط القيادات النقابية الداعية له، إذ امتنعت مجددا عن توحيد الصفوف، وبناء استراتيجية واضحة، أو حتى حشد التأييد الشعبي الكافي لضمان نجاحه. بدلاً من ذلك، تحول الحدث إلى فُرصة ذهبية استغلتها الدولة لتعزيز قبضتها، عبر استغلال الانقسام النقابي وتواطؤ قياداته.

التعتيم، وإخفاء الحقائق، والصمت بشأن قضايا مصيرية، هذا ما طبع سلوك القيادات النقابية على امتداد زهاء ربع قرن الذي جرى فيه إعداد المصيبة التي حلت بالطبقة العاملة المغربية يوم 5 فبراير 2024، بمصادقة مجلس نواب الاستبداد على مشروع قانون الإضراب.

فمنذ مطلع سنوات 2000 تتالت مشاريع قوانين للإضراب، تُحيلها الدولة على القيادات النقابية. وما من مرة عُرضت تلك المشاريع على نقاش الجموع العامة للشغيلة، لتبصُّر ما يُعدُّ لهم من قيود وللنظر في كيفية التصدي لها. وما من حملة تشهير جرى تنظيمها لإيقاظ الطبقة العاملة ضد قانون سيُفْرِغ النقابة من روحها بتجريدها من سلاح الامتناع عن العمل.

وكان صدور صيغة 2004، ضمن تعاقب مشاريع القوانين تلك، إيذانا بعدم عزم الدو على تنفيذ ما وقعت عليه مع القيادات النقابية في العام 2003 بشأن تعديل (عوض مطلب إلغاء) الفصل 288 من القانون الجنائي المُجَرِّم للإضراب، ومادة مرسوم 05 فبراير 1958 بشأن إضراب الموظفين وظهير التسخير (1938)، وكلاهما عاصف بحرية الإضراب. وقد توازى تدفق مشاريع قوانين الإضراب تلك مع حملات تضليل ينظمها الإعلام البرجوازي ضد الإضراب العمالي بما هو مضر بمصلحة المواطن و بـ»الاقتصاد الوطني»، دون أدنى تصد من الأجهزة النقابية التي لا يصح حتى الحديث عن امتلاكها إعلاما حقيقيا في مستوى وظيفة النضال من أجل حقوق أقوى طبقة في المجتمع، طبقة الأجراء- ات.

وبعد سنوات مديدة من تخدير الشغيلة بشأن تقنين الإضراب، بجعل الموضوع مألوفا غير مستفز، وقعت القيادات النقابية في 30 أبريل 2022 اتفاقا مع أرباب العمل ودولتهم يقضي بإخراج قانون الإضراب إلى حيّز الوجود (دون سحبه من البرلمان)»وفق المنهجية والترتيبات التي ستتخذها اللجنة المحدّثة بموجب الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي» حسب لغة الاتفاق. بعد أربعة أشهر من اتفاق العار ذاك، شرعت القيادات النقابية في جملة اجتماعات مع الدولة حول مشروع قانون الإضراب، اجتماعات لم تُعلم عنها القاعدة العمالية أي شيء، امتدت حتى أبريل 2024 . وفي هذا الشهر جرى توقيع اتفاق يقضي بـ»برمجة مناقشة مشروع قانون الإضراب والمصادقة عليه في الدورة البرلمانية الربيعية للعام 2024». وبعد هذا الاتفاق عقدت الوزارة المعنية اجتماعات مع القيادات النقابية من مايو إلى يوليوز. اجتماعات تكتمت القيادات النقابية عن فحوى ما يجري فيها، وما يُعبِّر عنه فيها باسم الشغيلة في أخطر أمر، حق الإضراب، ما كان يوما أن يكون موضوع تفاوض. وفيما التزمت القيادات النقابية صمتا مطبقا بشأن تلك الاجتماعات، أوضح الوزير السكوري في لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب يوم 16 يوليوز 2024 أن اللقاءات التشاورية تعدت 20شهرا، فيها 30 لقاء مع الشركاء الاجتماعيين، وأنها «لا تزال مستمرة من أجل السعي إلى التوافق بعد بلوغ مراحل متقدمة». لم تُكذِّب القيادات النقابية أقوال الوزير هذه، ولا هي أوضحت للقواعد العمالية ما توصلت إليه «المفاوضات». وبما أنه لا يمكن التصريح بتفاهمات مضرة بالطبقة العاملة، واصلت القيادات إعلان اعتراضها على مشروع قانون الإضراب. وأقدمت الدولة على برمجة النقاش التفصيلي للمشروع يوم 23 أكتوبر 2024، فيما اعتبرته قيادة كدش «خرقا لمنهجية التوافق... ومحاولة لفرض الأمر الواقع»، في بيان تضمن لأول مرة فكرة جبهة واسعة لمواجهة المشروع.

هي سيرورة مديدة من إشراك القيادات النقابية في صنع أغلال للطبقة العاملة لمنعها من مقاومة فعالة لاستغلال والاضطهاد، ماكان لحركة نقابية سليمة البنيان إلا أن ترفض أي تفاوض حول حرية الإضراب، وبالأحرى المطالبة بالإشراك في وضع قانون الإضراب.

هي سيرورة شبيهة بالعملية التي تورط فيها معظم قيادات نقابات التعليم بصدد النظام ا ساسي لشغيلة هذا القطاع، وكان أن تصدى لها هؤلاء بحراك دام ثلاثة أشهر.

وأمام عزم الدولة على ختم العملية بمصادقة مجلس النواب، صدرت عن الك.د.ش دعوة يوم 2 فبراير إلى إضراب عام، حُدد له يوم 5. دعوة سارعت قيادة إ.م.ش إلى مسايرتها مع إضافة إضراب يوم 6. يومان للإعداد كأن الإضراب العام يُطلَق بالضغط على زر. الأمر محسوم، ومجلس النواب متجه إلى المصادقة النهائية على مشروع القانون، علما من الدولة أن الطبقة العاملة غير مهيأة بأي وجه لمنع صدور القانون، يدل على ذلك فتور الدينامية النضالية بالساحة النقابية منذ انطفاء حراك التعليم، وإدراكا منها لضعف التنظيم النقابي الشديد، لا سيما في القطاع الخاص.

القيادات النقابية ذاتها مدركة تمام الإدراك أن ليس بالوسع- ولا هي تريد- تنفيذ إضراب عام يوقف فعلا الاقتصاد والحياة الاجتماعية، ومعها مشروع قانون الإضراب، باتخاذه شكل مواجهة حقيقية تنتصب فيه قوة الطبقة العاملة دفاعا فعليا عن سلاحها، وهو ما تبرر القيادات النقابية الامتناع عنه بتفادي تكرار انفلاتات 1981 و1990. فكان «الارتجال العام» يومي 5 و6 فبراير مجرد تحريك فوقي لما تبقى من قوى نقابية لتسجيل أن قانون الإضراب جرى التصدي له بإضراب عام. لو لم تكن الدولة على يقين تام أن لا إضراب عام، لما أقدم مجلس النواب على المصادقة على قانون الإضراب في نفس يوم «الإضراب العام». فتلك المصادقة ستكون استفزازا بالغا لشغيلة في عز كفاح جماعي يجعل الإضراب العام الفعلي يمتد بعد اليومين، أو حتى يتحول إلى عصيان مدني، أو وضع غليان اجتماعي منفلت، سائر نحو بداية وضع قبل ثوري.

ثمة نوع من التفاهم، ضمني أو صريح، بين الدولة والبيروقراطيات النقابية: نحن سنمرر القانون في مجلس النواب، وأنتم تقومون بالإضراب العام ضده، نحن نكسب تقنين/تقييد الإضراب وأنتم مصداقية التصدي له.

قُضي الأمر. ولم يبق غير مواصلة التضليل بإعلان نجاح الإضراب بنسبة 80 و85 بالمائة. نسب تعني توقف الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما لم يعاينه المواطن بتاتا، ما سيزيد عدم ثقته في النقابات. فجاءت البيانات تعلن»المشاركة الواسعة» و»الانخراط بكثافة» و»الملحمة النضالية» وحتى «الشلل التام»، وذهب بعضهم إلى وصف «الارتجال العام»بـ»الصحوة النقابية والانتفاضة العمالية» و»صفحة أخرى مشرقة من تاريخ الطبقة العاملة المجيد»، أوصاف تنطبق على حراك التعليم الذي فاق رغم طابعه القطاعي «الارتجال العام»، وقعا ونتيجةً.

لا حاجة لسرد الوقائع المُكذِّبة لمزاعم البيروقراطيات النقابية حول درجة الاستجابة العمالية للدعوة إلى الإضراب العام. فكل مناضل- ة صادق عاين كيف كان «الارتجال العام» طلقة خُلَّباً، لم تربك الاقتصاد ولا الحياة اليومية. فخارج قطاعات الدولة المنظمة نقابيا، لم يؤثر «الإضراب» ولو بحد أدنى، والأمر طبيعي بالنظر لما بات يمثله القطاع الخاص من صحراء نقابية بفعل القمع وتعميم الهشاشة، وما تراكم من هزائم عمالية بفعل سياسة «الشراكة الاجتماعية» التي فرضتها القيادات ودرجة ضعف معارضيها. لم يحقق «الارتجال العام» أي نتيجة إيجابية، وسيكون مفعوله الوحيد مزيدا من إفقاد فكرة الإضراب العام ذاتها المصداقية، لدى الشغيلة ولدى عامة المقهورين- ت المتطلعين إلى كفاح الطبقة العاملة.

فازت الدولة البرجوازية، بمعاونة من البيروقراطيات النقابية الموقعة اتفاق 30 أبريل 2022، بقانون يقيد الشغيلة بقصد تشديد الاستغلال لتعظيم أرباح الرأسماليين المحليين والأجانب، وانهزمنا، هذه هي الحقيقة. وفرصة إضراب عام فعلي يُسقط قانون الإضراب جرى تفويتها أيام حراك التعليم الممتد زمنيا ثلاثة أشهر، وكان ممكنا أن يمتد إ قطاعات أخرى لو أتيح له وجود قدر من القوة لدى مُعارضي- ات خط القيادات.

بذلك انهزمنا، وما علينا سوى جعل دروس هزيمتنا تنير طريق نضالنا من أجل منظمات عمالية وفية لدافع وجودها: تنظيم الطبقة العاملة للنضال ضد فرط الاستغلال و التردي الاجتماعي، وتأهيلها في خضمه لكسب مقدرة إنجاز تغيير للنظام الاقتصادي-الاجتماعي ينهي الاستغلال وكل صنوف الاضطهاد والقهر الطبقي.

لا يمكن للنضال العمالي إلا أن يربح بعرض الحقيقة بكامل جلائها، ولم ينفع الكذب يوما سوى في صون هيبة البيروقراطيات وليس في إنماء وعي الجماهير.الحقيقة وحدها أداة نضال. قول ما هو كائن أكبر خدمة يمكن إسداؤها لحركة نضال الطبقة العاملة.

في النهاية، فإن إضراب 5 و6 فبراير ليس مجرد حدث عابر، بل جرس إنذار يُعيد التأكيد على أن غياب الديمقراطية الداخلية في النقابات، والانقسام النقابي والتبعية للسلطة، كلها عوامل تُهدد دور هذه المنظمات العمالية كدرع واقٍ لحقوق الطبقة العاملة ومكاسبها. ولن يقلب هذا الوضع سوى عمل نقابي مكافح من أسفل يقطع مع الأساليب البيروقراطية المعتادة الماهرة في ا لاعب بنضال الطبقة العاملة وطموحها لتغيير حقيقي لأوضاعها.

افتتاحية جريدة المناضل-ة

عصر الفاشية الجديدة وبما يتميّز

بقلم: جلبير الأشقر

مع كل يوم يمرّ وبصورة متسارعة في السنوات الأخيرة، يتأكد أننا نشهد عصراً جديداً لصعود أقصى اليمين على النطاق العالمي، على غرار عصر صعود القوى الفاشية بين الحربين العالميتين في القرن العشرين. وقد درج إطلاق تسمية الفاشية الجديدة (نيوفاشية) على أقصى اليمين المعاصر نظراً لتكيّفه مع زمننا وإدراكه أن تكرار النمط الفاشي عينه الذي عرفه القرن المنصرم لم يعد ممكناً، بمعنى أنه لم يعد مقبولاً من غالبية الناس.

فإن الفاشية الجديدة تدّعي مراعاة شروط الديمقراطية بدل إقامة دكتاتورية عارية كما فعلت سالفتها، وإن كانت تُفرغ الديمقراطية من مضمونها بقضم الحريات السياسية الفعلية وذلك على درجات تختلف حسب مدى الشعبية الحقيقية لكل حاكم نيوفاشي (وبالتالي حاجته أم لا إلى تزوير الانتخابات) وموازين القوى بينه وأخصامه. فأمامنا اليوم مروحة عريضة من درجات الاستبداد النيوفاشي، من شبه المُطلَق في حالة فلاديمير بوتين إلى ما زال يحتفظ بحيّز من الليبرالية السياسية كما في حالتي دونالد ترامب وناريندرا مودي.

وتختلف الفاشية الجديدة عن الأنظمة الاستبدادية أو السلطوية التقليدية (على غرار الحكم الصيني أو معظم الأنظمة العربية) في أنها تستند، شأنها في ذلك شأن فاشية القرن المنصرم، إ تعبئة كفاحية عدوانية لقاعدتها الشعبية على أسس أيديولوجية مماثلة لتلك التي ميّزت سالفتها، تشتمل على شتى مكوّنات فكر أقصى اليمين من تعصّب قومي وعرقي، وكراهية للأجانب، وعنصرية صريحة، وذكورية فاحشة، وعداء شديد لقيَم التنوير والقيَم التحررية.

أما الفروقات بين الفاشـ تين القديمة والجديدة، فأهمها اثنان: الأول هو أن الجديدة لا تستند إلى الميليشيات المسلّحة التي ميّزت القديمة، ليس بمعنى أنها خالية منها، لكنّها تُبقيها في دور احتياطي خلف الستار عندما تتواجد، والفرق الثاني أن الفاشية الجديدة لا تدّعي الاشتراكية مثل سالفتها، ولا يقوم برنامجها على تضخيم جهاز الدولة ودورها الاقتصادي، بل تسـ وحي من الفكر النيوليبرالي في دعوتها إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي لصالح الرأسمال الخاص، مع أن الضرورة قد تجعلها تسير في الاتجاه المعاكس كما هو شأن حكم بوتين تحت ضغط مستلزمات الحرب التي شنّها على أوكرانيا.

وإذ نمت فاشية القرن العشرين في سياق الأزمة الاقتصادية الحادة التي تبعت الحرب العالمية الأولى وبلغت ذروتها مع «الكساد الكبير» نمت الفاشية الجديدة في سياق أزمة النيوليبرالية المتفاقمة، لا سيما بعد «الركود الكبير» الذي نجم عن الأزمة المالية التي انفجرت في عامي 2007-2008. وإذ تلبّست فاشية القرن الماضي العداءات القومية والعرقية التي كانت سائدة في قلب القارة الأوروبية، لى خلفية الممارسات العنصرية الشنيعة التي كانت تدور في البلدان المستعمَرة، ازدهرت الفاشية الجديدة على زيل السخط العنصري الكاره للأجانب الذي رافق تصاعد موجات الهجرة ا ملازمة للعولمة النيوليبرالية وللحروب التي وفّرت هذه الأخيرة وقودها بموازاة انهيار قواعد النظام الدولي، التي لعبت الولايات المتحدة الدور الرئيسي في إبطالها إثر انتهاء الحرب البادرة بما أدخل العالم سريعاً في حرب باردة جديدة.

وقد تبدو الفاشية الجديدة أقل خطورة من سالفتها لكونها لا تقوم على المظاهر العسكرية ولأن الردع النووي يجعل من حرب عالمية جديدة فرضية غير محتملة (لكنّها ليست مستحيلة، والحال أن حرب أوكرانيا قرّبت العالم إلى احتمال حرب عالمية جديدة أكثر من أي أحداث جرت منذ الحرب العالمية الثانية، حتى في ذروة الحرب الباردة أيام الاتحاد السوفييتي). بيد أن الحقيقة هي أن الفاشية الجديدة أخطر في بعض جوانبها مما كانت القديمة، ذلك أن فاشية القرن العشرين قامت على مثلث من القوى (ألمانيا وإيطاليا واليابان) لم تكن لديها القدرة الموضوعية على تحقيق حلمها بالسيادة على العالم أجمع، تواجهها قوى تفوقها اقتصادياً (الولايات المتحدة وبريطانيا) علاوة على الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية العالمية (وقد لعبت هذه الأخيرة دوراً كبيراً في التصدّي للفاشية سياسياً وعسكرياً).

أما الفاشية الجديدة، فيتصاعد تسلّطها على العالم، مدفوعاً بعودة دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية في حلّة تتجانس أكثر بكثير مع الفاشية الجديدة مما كان عليه خلال ولايته الأولى. أي أن القوة العالمية الأعظم اقتصادياً وعسكرياً هي اليوم رأس حربة الفاشية الجديدة، تلتقي معها حكومات شتى في روسيا والهند وإسرائيل والأرجنتين والمجر وسواها، بينما يلوح في الأفق احتمال وصول الأحزاب الفاشية الجديدة إلى السلطة في كبرى الدول الأوروبية (في فرنسا وألمانيا، بعد إيطاليا، بل حتى في بريطانيا) ناهيك من الدول الصغيرة في أوروبا الوسطى والشرقية على الأخص.

وإذا صحّ أن احتمال حرب عالمية جديدة يبقى محدوداً، فإن عالمنا يواجه ما لا يقل خطورة عن الحربين العالميتين اللتين شهدهما القرن العشرون، ألا وهو التغيّر المناخي الذي يهدّد مستقبل الكرة الأرضية والجنس البشري. والحال أن الفاشية الجديدة تدفع العالم نحو الهاوية بعداء معظم فصائلها السافر للإجراءات البيئوية الضرورية، بما يفاقم الخطر المناخي، لا سيما عندما تستلم الفاشية الجديدة مقاليد السلطة على أكثر شعوب العالم تلويثاً للكرة الأرضية بالنسبة إلى تعداده السكاني، ألا وهو الشعب الأمريكي.

هذا وليس في عالم اليوم من مرادف لما كانت عليه الحركة العمّالية بجناحيها الاشتراكي والشيوعي بعد الحرب العالمية الأولى، بل إن قوى اليسار مصابة بالضمور في معظم البلدان، بعد أن اندمجت غالبيتها في بوتقة النيوليبرالية بحيث لم تعد تشكل بديلاً عن الوضع القائم في نظر المجتمع، أو هي عاجزة عن التكيّف مع مقتضيات العصر تعيد إنتاج عيوب يسار القرن العشرين التي أدّت إلى إفلاسه التاريخي. كل ما سبق يجعلنا نقول إن عصر الفاشية الجديدة أخطر في بعض جوانبه مما كان عليه عصر القديمة. ويبقى الجيل الجديد محطّ أملنا الأكبر، وقد كشفت أقسام هامة منه عن رفضها للعنصرية، لا سيما العنصرية التي تجلّت في حرب الإبادة الصهيونية في غزة، ودفاعها عن المساواة في شتى أنواع الحقوق، وبالطبع دفاعها عن البيئة. هذا وإزاء الصعود العالمي للفاشية الجديدة، ثمة ضرورة قصوى وشديدة الإلحاح للتصدّي لها بالجمع بين أوسع التحالفات الموضعية، دفاعاً عن الديمقراطية والبيئة وحقوق النساء والمهاجرين، مع شتى القوى التي تتبنى هذه الأهداف، وبين العمل على إعادة بناء تيار عالمي مضاد للنيوليبرالية ومدافع عن المصلحة العامة في وجه سيادة المصالح الخاصة.

كاتب وأكاديمي من لبنان

المصدر: https://www.alquds.co.uk/

في خطورة مواقف ترامب بشأن غزّة وفلسطين

بقلم: جلبير الأشقر. 28 – يناير–2025

مدهشة حقاً قدرةُ البشر على التوهّم وعلى تصوير الأمور بما يتناسب مع رغباتهم، بل أحلامهم، ولو تناقض التصوير مع الواقع تناقضاً صارخاً. لكنّ الواقع عنيدٌ كما يُقال، ولا يلبث أن يفرض حقيقته على صنّاع الأوهام والموهومين. فما مرّت أيام قليلة على تحذيرنا من الأسطورة التي حيكت حول «ضغط» دونالد ترامب على نتنياهو من أجل إجباره على القبول باتفاق وقف إطلاق النار في غزة، وحول نية الرئيس الأمريكي الجديد فرض تسوية لحرب غزة، بل وللقضية الفلسطينية برمّتها، تلائم حقوق الشعب الفلسطيني، حتى بدّد الرئيس الأمريكي الجديد هذه الأوهام بصورة حاسمة. والحال أن الأسطورة المذكورة كانت قد انتشرت بصورة مذهلة، ليس في أوساط الإعلام العالمي والعربي وحسب، بل حتى في صفوف «حماس» حيث يستشري ما يسمّى «التفكير الارتغابي» الذي يخلط بين الرغبة والواقع. فها أن موسى أبو مرزوق، أحد قياديي الحركة المقيمين في قطر، وبعد دخول وقف النار حيّز التنفيذ بساعات قليلة يوم الأحد في 19 الشهر الجاري، يمنح مقابلة هاتفية لصحيفة «نيو يورك تايمز» يقدّم فيها ما وصفته الصحيفة بأنه «إشادة حارة» (high praise) بترامب، واصفاً إياه بالرئيس «الجدّي» الذي أصرّ على «إنهاء الحرب» ومعلناً أن «حماس» على استعداد للحوار معه لإنجاز «تفاهم حول كل شيء». وقد رأينا كذلك أرباب أقصى اليمين الصهيوني يصدّقون الأسطورة التي روّجها نتنياهو لإيهامهم بأن ترامب «فرض» عليه القبول بالاتفاق، فيعرب بعضهم عن خيبة أملهم بالرئيس الأمريكي، بل يتبعهم في التوهّم الكثير من الإسرائيليين، بمن فيهم النقديين، مثل ذلك المقال في صحيفة «هآرتس» يوم 15 من الشهر الجاري، الذي أعرب عن سروره من أنه قد تبيّن أن ترامب، حسب المقال، ليس «المخلّص» الذي أمله أقصى اليمين الصهيوني. هذه الأوهام هي التي حذّرنا منها في الأسبوع الماضي على هذه الصفحات، بتأكيدنا على أن الأسطورة المحاكة حول ترامب «هراءٌ ما بعده هراء! وكأن الرئيس ا مريكي الذي أدّى أكبر خدمة لإسرائيل قبل أن يكمّل فعلَه خليفتُه جو بايدن، والذي عاد الآن إلى الرئاسة محاطاً بطاقم من الصهاينة المسيحيين واليهود يكاد بعضُهم يقف على يمين نتنياهو، كأن هذا الرجل، وهو زعيم أقصى اليمين العالمي وسياسيٌّ غارقٌ في رجعية بلا حدود، تحوّل بسحر ساحر، أو ربّما بعناية إلهية، إلى مناهض للصهيونية ونصير لشعب فلسطين» («أسطورتان متعلقتان بوقف إطلاق النار في غزّة» القدس العربي، 2025/1/21).

فما أن انتهت مراسم تنصيبه رئيساً يوم الإثنين من الأسبوع الماضي، حتى صرّح ترامب في مقابلة أجرتها معه محطة «فوكس نيوز» أنه ليس أكيداً من تطبيق الاتفاق بمراحله الثلاث لأن الحرب هي «حربهم» (أي الإسرائيليين) بمعنى أن القرار قرارهم، لينتقل من ذلك إلى الإشادة بشاطئ قطاع غزة ومناخه بما ذكّر بنصيحة صهره جاريد كوشنر في شهر مارس/ آذار الماضي لقادة الدولة الصهيونية بأن ينقلوا أهل غزة إلى النقب ويستثمروا شاطئ القطاع سياحياً. وقد أدهش ترامب العالم يوم الأحد الماضي بتمنّيه أمام الصحافيين أن يجري نقل أهل غزة إلى خارج القطاع، إلى مكان «يستطيعون أن يعيشوا فيه بسلام» (وكأنه حريص على سلامتهم) داعياً حكومتي مصر والأردن إلى استقبالهم بما يتيح «تنظيف» القطاع من أهله. ثم أعاد ترامب الكرّة مساء الإثنين، مصرّاً على مطالبة مصر والأردن باستقبال أهل غزة على الرغم م تصريحات الحكومتين الرافضة لتلك الدعوة، ملمّحاً إلى المساعدات الأمريكية للبلدين التي تجعله يتوخّى منهما تلبية دعوته

وبالطبع هلّل أقصى اليمين الصهيوني لتصريحات ترامب التي تشكّل أول موقف صادر عن رئيس أمريكي يزكّي مشروعهم في تحقيق «إسرائيل الكبرى» من خلال استكمال نكبة 1948 بتنفيذ «تطهير عرقي» للأراضي المحتلة في عام 1967. وهو تحوّل خطير للغاية، لا سيما أنه اصطحب بإلغاء ترامب للعقوبات التي فرضتها إدارة بايدن على المستوطنين اليهود المتطرّفين في الضفة الغربية والقيود التي فرضتها الإدارة ذاتها على تسليم القنابل الأكثر فتكاً بالمدنيين وتدميراً للمباني، التي تحتوي الواحدة منها على حوالي طن من المتفجرات.

فإن تأملنا في كل هذه المؤشرات، وتذكّرنا «صفقة القرن» التي صاغها كوشنر في عام 2020 وتبنّاها ترامب ورحّب نتنياهو بها، بينما رفضتها سلطة رام الله عينها لإجحافها الفادح بالحقوق الفلسطينية، فإن مستقبل القضية الفلسطينية قاتم تماماً في مواجهة أخطر تزامن عرفه التاريخ بين حكم أقصى اليمين في كل من دولة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، عرّابة الأولى ومصدر قوتّها الرئيسي. وقد دخلنا في مرحلة تاريخية يرى فيها أقصى اليمين الصهيوني فرصة ذهبية لتحقيق حلمه بطرد معظم الفلسطينيين من كامل الأرض الواقعة بين البحر والنهر، وسوف يصعّد نشاطات الاستيطان و«التطهير العرقي» في هذا الاتجاه، بينما يسعى حليفه الأمريكي لمعونته من خلال الضغط على الأنظمة العربية كي تساهم في تحقيق المشروع، أو الضغط على غيرها من دول العالم كي تستقبل المهجّرين الفلسطينيين على أراضيها.

وما نقوله هنا ليس متشائماً، بل هو واقعيٌ لشديد الأسف. فلم تكن موازين القوى والظروف السياسية الدولية والإقليمية ملائمة يوماً لمشروع أقصى اليمين الصهيوني مثلما هي اليوم. ولم تواجه المقاومة الفلسطينية لهذا المشروع مثل هذه الظروف العسيرة للغاية في أي وقت مضى. هذا ويبقى الأمل الوحيد في أن تنمو حركة التضامن العالمية مع شعب فلسطين إلى حدّ يسمح لها بأن تؤثّر فعلياً على مسار الأمور، وأن تشهد المنطقة العربية تطورات أو انتفاضات شعبية جديدة تساهم في إحباط المشروع الصهيوني-الترامبي. إنها لأمنيات مشروعة تحفّز مواصلة النضال بإبقاء الأمل قائماً، مهما كانت فرص تحقيقها محدودة. أما إسقاط الرغبات على الواقع، فيؤدّي إلى إضلال الطريق والإحباط.

كاتب وأكاديمي من لبنان

المصدر: https://www.alquds.co.uk/

عن شعار جماعة العدل والإحسان : «لا يهم شكل النظام بل مضمونه»

بقلم أزنزار

مسألة السلطة معيار رئيس للحكم على القوى السياسية. وفي المغرب تجد هذه القوى نفسها، عند طرح هذه المسألة، في مواجهة السلطة المَلَكية. وباستثناء اليسار الشعبوي الثوري والتيارات الماركسية اللينينية التي طرَحت الجمهورية على جدول أعمالها الثوري، تعتبر كل الأحزاب البرجوازية (ليبرالية ورجعية) المَلَكية شكلا للحكم لا يمكن لغيره أن يكون صالحا للبلد، مع اختلاف في تصور شكل الحكم هذا، بين يسار ليبرالي يطالب بأن تكون برلمانية، ورجعية دينية (العدل والأحسان) تشترط ألا يكون وراثيا.

ترد في تصريحات عديدة لزعماء جماعة العدل والإحسان عبارة مكرَّرة حدَّ الإملال مفادها بأن ما يهم «ليس شكل النظام السياسي بل مضمونه». فهذا عمر أحرشان يقول: «مطلبنا هو نظام ديمقراطي. ولا يهمنا الشكل». ، و على غراره قال عُمر أمكاسو: «ليس الإشكال إشكالَ توصيف. فليس هناك نظام حاليا اسمه يدل على مواصفاته».

ولتزيين هذا التهرب من شكل النظام السـ اسي، يتفق العُمران، على أن الأمر متروك لـ«الإرادة الشعبية»، التي يختصرونها في «التوافق بين قوى التغيير»: «نترك مقترحنا بشأن هذا الشكل إلى النقاش والحوار مع الشركاء في كفة المطالبين بالتغيير» [أحرشان]، «نحن مقتنعون بأن ما يصل إليه الشعب عبر الحوار والمقاربة الجماعية يمكن أن يعتبر حلا في انتظار أن تكتمل الصورة ونصل إلى النظام المنشود بالمواصفات التي ذكرتها نظام لا يحتكر السلطة والثروة» [أمكاسو].

وحتى زعيم تنظيم يساري جذري اضطر ، من باب اتقاء القمع، إلى التصريح بنفس المضمون، إذ قال عبد الله الحريف سنة 2008: «أما عن موقفنا من الدعوة لقيام نظام جمهوري، فإن قانون الأحزاب في المغرب يمنع أن تكون الأحزاب ضد الملكية... ولذلك نفضل الصمت فنحن لسنا جمهوريين ولسنا بملكيين ولكننا نناضل من أجل نظام ديمقراطي». وما يُعطي لتنظيم العدل والإحسان تبريرا بأن تهرُّبه أمر مستساغ في وجه مَلَكية يجري تصويرها كلية القدرة وعصية على التغيير.

لكن ما يجري التغافل عنه من طرف زعماء العدل والإحسان، هو أن ما يسمونه «مضمونا»، ليس في التحديد الأخير سوى شكلا آخر لنظام الحكم. يعتبر العدليون «الديمقراطية» مضمونا يمكن أن يملأ جميع أشكال الحكم، كما أن الديكتاتورية هي أيضا مضمون يمكن أن يملأ جميع أشكال الحكم. وهو مفادُ تصريح عمر أمكاسو: «هناك ملكيات ديمقراطية وهناك جمهوريات مستبدة، لذلك يصعب أن نعلن بأننا نريد توصيفا معينا: ملكيا أو جمهوريا». لكن الديكتاتورية والديمقراطية ليستا مضمونا، بل هما أيضا شكلان مختلفان لمضمون تتفق عليه المعارضات البرجوازية الدينية (جماعة العدل والإحسان) مع خصومها السياسيين ملكيةً كانوا أو معارَضة برجوازية ليبرالية. الديكتاتورية والديمقراطية شكلان لنظام سياسي يحكم باسم البرجوازية ويضمن إعادة إنتاج النظام الرأسمالي، ويتيح التحكم في الطبقة العاملة وعامة الشعب المقهور ويمسك بقرونهما بينما يتمكن الرأسماليون من اعتصار الأرباح منهما.

«المَلَكية الديمقراطية» (بتعبير أمكاسو) أو «المَلَكية البرلمانية» (بتعبير المعارضة الليبرالية) والجمهوريات الديكتاتورية والجمهوريات الديمقراطية، كلها تقف على أرضية المجتمع الرأسمالي. لذلك فالمضمون الديمقراطي لشكل الحكم، كما يصر زعماء العدل والإحسان، ليس بدوره إلا شكلا لديكتاتورية البرجوازية، التي تمثل المَلَكية في الوقت الراهن الشكل التاريخي، الذي تقبل به البرجوازية أو تضطر إلى القبول به، كشكل سلطة يؤمن شروط اشتغال الرأسمالية .

تمثل المَلَكية القسمَ الحاكم من تلك البرجوازية، القسم الذي يحتكر السلطة ومعها يتمكن من احتكار فرص الاغتناء الاقتصادي، بينما تتحدث المعارضات البرجوازية باسم أقسام متضايقة من الاحتكارين. لذلك عندما يتحدث زعماء العدل والإحسان عن المضمون الفعلي لشكل الحكم، فإنهم يلتقون مع ما كان يقوله الاتحاد الاشتراكي سابقا والحزب الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي حاليا، وهو مضمون تصريح عمر أمكاسو: «ما نطالب به من حكم ديمقراطي يقوم على توزيع السلط والفصل بينها وعدم احتكار السلطة والثروة». توزيع السلطة والثروة بين من؟ بين القسم الحاكم من البرجوازية، أي المَلَكية ومحيطها القريب، وأقسام البرجوازية الأخرى المقصية من هذا الحكم وما يتيح من مراكمة الثروة، وليست «الإرادة الشعبية» التي يقول عمر أمكاسو بأن المُلك الوراثي يتعارض معها، سوى تَوْرِيَةٌ لمصالح تلك الأقسام من البرجوازية، وإلباسها ثوب المصلحة العامة، وهي آلية تقليدية للبرجوازية إذ تغلف دوما مصلحتها الطبقية الخاصة بالمصلحة العامة.

هذا ما يجعل من الصراع بين العدل والإحسان والمَلَكي صراعا بين إخوة عائلة واحدة، فهي والمَلَكية ليسا عدوين طبقيين، بل خصمين سياسيين من طبقة واحدة. وقد سبق وحدث هذا بين الاتحاد الاشتراكي والحسن الثاني، هذا الأخير الذي عبَّر عن ذلك عندما أخبر اليوسفي قبل وفاته بما يلي: «نحن مثل روافد نهر افترقا ثم التقيا من جديد، لنصب في نفس المجرى الأصل». وهو نفس ما يمكن فهمه من قول أحرشان عندما تحدث عن تواضع نصح عبد السلام ياسين (في رسالة «الإسلام أو الطوفان») للحسن الثاني مخاطبا إياه بـ«سيدي حفيد النبي»، وعلق أحرشان على ذلك: «كان حتى وهو ينصح في قمة الأدب وفي قمة الامتثال لآداب النصيحة... لذلك فحتى الحسن الثاني لم يستطع أن يذهب بعيدا مع عبد السلام ياسين، وأظن أنه لو كان ذلك من شخص آخر لكن الأمر مختلفا، لأنه كان يعرف قيمة عبد السلام ياسين». طبعا فنهج الحسن الثاني القمعي تجاه الجناح الثوري الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحركة الماركسية اللينينة كان مختلفا تماما عن نهجه تجاه العدل والإحسان، وتفسير ذلك الاختلاف ليس في صيغ مخاطبة كلاهما للحسن الثاني، بل في اتفاق العدل والاحسان مع المَلَكية على طبيعة النظام الاقتصادي وملائمه السياسي، بينما كان اليسار الثوري يريد ليس فقط شكلا آخر للحكم بل نظاما اقتصاديا واجتماعيا لذاك الذي كانت المَلَكية ترعاه: أي النظام الرأسمالي.

لذلك فالأصح هو: «ما يهم هو المضمون والشكل معا»، أي شكل النظام السياسي الذي يسمح بالقضاء على النظام الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي وبناء مجتمع المنتجين-ات المتشاركين- ات الأحرار، والجمهورية بالنسبة لهذا الهدف وسيلةٌ وليس غايةً في حد ذاتها، كما هو الأمر بالذات بالنسبة للبرجوازية. فسيطرة البرجوازية وديكتاتورية رأس المال تتخفى وراء أهداف السلطة المَلَكية، بينما في الجمهورية تظهر سيطرة الرأسماليين هذه بفظاظة أكبر وصراحة أوضح، لذلك فإن النضال العمالي ضد الرأسمال يكون أكثر مباشرة في الجمهورية منه في ظل المَلَكية، برلمانية كانت أو مُطلقة، دينية كانت أو حداثية.

مرة أخرى : متى تتعظُّ قياداتنا النقابية في قطاع الصحة؟

بقلم: علي حموت- نقابي بالنقابة الوطنية للصحة/ كدش

استطاع حراك التعليم المنطلق في أكتوبر 2023 ضد النظام الأساسي الجديد المدمر لمكاسب شغيلة، أن يحفز النقاش في أوساط شغيلة الصحة حول مصيرهم في ظل الترسانة القانونية، حيث أخرجوا من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية منذ مايو 2021، قبل إصدار قانون رقم -09 22 المتعلق بالوظيفة الصحية في 28 يونيو 2023 وقانون رقم 08-22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية بتاريخ 17 يوليوز 2023.

كانت القيادات النقابية للتنسيق النقابي تُساير للدولة في عملية إعداد النصوص التنظيمية التي تلائم استثناء نساء و رجال الصحة من النظام الأساسي للوظيفة العمومية. لكن حراك التعليم استطاع أن ينقل النقاش من جلسات الحوار القطاعي إلى قواعد شغيلة الصحة التي بدأت ببعض المبادرات النضالية في نوفمبر 2023 محدودة إقليميا ومحليا، لكن منفلتة من رقابة القيادات النقابية، التي تعتبر النضال أبغض الحلال وتفضل المقاربة التشاركية. أجهضت تلك النضالات في بدايتها حتى لا تلتقي مع نضالات شغيلة التعليم في فيلق واحد مناهض لتفكيك الوظيفة العمومية. [أنظر- ي https:// www.almounadila.info/ archives/24150]

إن ورش إصلاح القطاع الذي تقبل به القيادات النقابية هو توجه استراتيجي عام و شامل للدولة في تفكيك الوظيفة العمومية، وتسليع الخدمات العمومية و تخفيض كتلة الأجور حيث تعمل الدولة على تغيير علاقات الشغل بما يتماشى مع الدور الجديد للدولة. جل ما تطالب به القيادات النقابية في مواجهة هذا التعدي هو اشراكها في عملية التنزيل وتقديم فتات مالي يحسن الأوضاع المادية للشغيلة ا كمقابل للإصلاح. [أنظر- ي https://www.almounadila. [info/archives/18474

ضيعت القيادات النقابية فرصة تلاقي نضالات شغيلة التعليم وشغيلة الصحة في خندق واحد مناهض لتفكيك الوظيفة العمومية وتسليعها، هذا التلاقي كان بإمكانه أن يحفز أقساما أخرى من شغيلة الدولة التي اكتوت بنار الغلاء وخوصصة المرافق العمومية، وبالتالي إحداث تغير في ميزان القوى لصالح الشغيلة من شأنه أن يحصين المكتسبات التاريخية كالحق في الإضراب والتقاعد ويوقف هجوم الدولة على الوظيفة العمومية و تدهور القدرة الشرائية...

ما تعتبره القيادات مكاسبا (اتفاق 23 يوليوز) هو نفسه الهجوم الذي تعمل الدولة على تمريره

بعد أكثر من خمسة أشهر من الحراك، وقع التنسيق النقابي السداسي اتفاق 23 يوليوز 2023، يتضمن نقطتين أساسيتين: الوضعية الإعتبارية و المطالب ذات الأثر المالي.

بالنسبة للوضعية الإعتبارية تمحورت أساسا حول الحفاظ على صفة الموظف وأداء أجور الموظفين من الميزانية العامة للدولة. لكن الحفاظ على صفة الموظف مجرد خدعة لجأت لها الدولة لتوهيم الشغيلة وتعمل على ترويجها القيادات النقابية. الوظيفة العمومية ليست صفة بل علاقات الشغل تتعرض لتغير جذري، أي الانتقال من نمط توظيف قديم مركزي مع الوزارة إلى نمط توظيف جديد جهوي مع المجموعات الصحية الترابية، وما يتبع ذلك من تغيير في الحقوق بما يخدم الدور الجديد للدولة، أي الانتقال من الدولة الموظِّفة والمقدِّمة للخدمات إلى دولة تقتصر على تيسير سبل الاستفادة من تلك الخدمات إلى جانب هيئات أخرى وأهمها القطاع الخاص. توهمنا القيادات النقابية أنها حققت إنجازا عظيما ومكتسبا مهما و تاريخيا للشغيلة الصحية، بينما ذلك إعدادٌ لتراجع عظيم قادم في المستقبل. [أنظر- ي https:// www.almounadila.info/ archives/23937]

أما فيما يخص المطالب ذات الأثر المالي فقد شكلت تراجعا كبيرا الى الوراء مقارنة بالاتفاقات السابقة سواء اتفاق ديسمبر 2023 أو اتفاق يناير 2024. كما أن باقي المطالب ذات الأثر المالي كانت مشروطة إما بالنصوص التنظيمية للوظيفة الصحية، أو بإصلاح التقاعد، أو مرتبط بلجان غرقت في جلسات روتينية و إجراءات مكتبية بعيدا عن القواعد، لإعطاء انطباع فعلي بأن القيادات النقابية شريك اجتماعي حقيقي، بينما الغرض هو ربح الوقت. وهذا ما أكدته الأيام، إذ بعد خمسة أشهر من الاتفاق التراجعي اشتكت القيادات النقابية من عدم التزام الحكومة بالاتفاق الموقع، وأصدرت بيان بتاريخ 24 دجنبر 2024 حول الموضوع، غير أن قيادات التنسيق النقابي لا تريد أن تتعظ، فسرعان ما يتم احتواء الوضع بالدعوة الى جلسة حوار أخرى تلتحق به القيادات وتخرج منتشية بانتصار وهمي، في انتظار دورة أخرى من تنصل الدولة وشكوى القيادات من ذلك. [أنظر- ي https://www.almounadila. [info/archives/24446

السبب الرئيسي ليس هو تنصل الدولة من التزاماتها، بل في تفضيل القيادات النقابية الحوار ومأسسته والشراكة الاجتماعية على النضال

ضيَّعتْ القيادات النقابية فرصة تاريخية لإحداث ضغط على الوزارة من أجل تحقيق مكتسبات إضافية للشغيلة بهرولتها نحو المقاربة التشاركية و الحوار القطاعي في عز حراك التعليم نهاية 2023، حيث انتظرت القيادات النقابية انتهاءه لتبدأ برنامجها النضالي بعد فوات الأوان، دام أكثر من خمسة أشهر، وانتهى بمسيرة وطنية في 10 يوليوز 2024 التي جوبهت بالقمع.

تستعمل القيادات النقابية النضال لمناوشة الدولة من أجل استئناف الحوار، بعيدا عن رقابة قواعد شغيلة الصحة، التي من المفترض أن لجموعاتها العامة في أماكن العمل كامل ا صلاحية في تحديد البرنامج النضالي ومداها وانتخاب لجان التفاوض.

أثبتت التجربة أن الحوار الاجتماعي والمقاربة التشاركية

التتمة في الصفحة 05

بيان من اللجنة المنظمة للمؤتمر الدولي الأول لمناهضة الفاشية

بقلم Laura Sito, Roberto Robaina

على مدى الأسابيع القليلة الماضية، كنا نعد لتنظيم مؤتمر النضال الدولي ضد الفاشية وتنظيم النضال العالمي ضد اليمين المتطرف في مدينة بورتو أليغري. حددنا الحدث ليكون في 17 و 18 و 19 مايو، وكان من المفترض أن يكون المبادرة الأولى ضمن سلسلة من التنظيمات الجماعية والدولية لمواصلة هذا النضال.

للأسف، يتعرض ولاية ريو غراندي دو سول وعاصمتها بورتو أليغري لكارثة مناخية شديدة، أسفرت بالفعل عن مقتل ما يقرب من مئة شخص، وتشريد الآلاف، وتدمير البنية التحتية.. هناك أكثر من 100 طريق سريع مغلق، ولا يزال العديد من الأشخاص بحاجة إلى الإنقاذ، وحياتهم معرضة للخطر. مطار بورتو أليغري الدولي، الذي غمرته المياه بالكامل، مغلق حتى 30 مايو. والمركز التاريخي للعاصمة، مثل العديد من الأحياء الأخرى، مغمور بالمياه.

وفي ظل هذا الوضع الكارثي، لا يمكننا عقد المؤتمر الدولي لمناهضة الفاشية في الموعد المقترح. نحن نأسف بشدة لاضطرارنا إلى اتخاذ مثل هذا القرار، حيث كنا على استعداد لعقد الحدث إذا سمحت الظروف بذلك، على الرغم من لحظة الحداد والألم والمعاناة. وسيكون الحفاظ على المؤتمر بمثابة بادرة ضرورية لإظهار التضامن الدولي مع ريو غراندي دو سول وشعبها في هذا الوقت. نحن نعلم أن الكثيرين كانوا يخططون لحضور مؤتمرنا، ولكن لن يكون من الممكن عقد الحدث في الموعد المحدد.

على الرغم من ذلك، هدفنا هو إعادة جدولة ذلك. بل إن الحاجة إلى المؤتمر أكثر إلحاحًا، لأننا نعلم أن ريو غراندي دو سول تعاني من آثار أزمة المناخ العالمية، التي نتجت وتفاقمت بسبب إنكار اليمين المتطرف وجشع كبار الرأسماليين للربح بأي ثمن - بما في ذلك تكلفة الحياة على هذا الكوكب

وسنقدم في بيان قادم مقترحات لضمان عدم فقدان التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. في هذه اللحظة، نكرس كل جهودنا للمساعدة في إنقاذ حياة الآلاف الذين ما زالوا بحاجة إلى الإنقاذ، بالإضافة إلى العمل على جميع جبهات التضامن.

ونظراً لإغلاق المطار والكارثة المناخية، نُذكّر الجميع بضرورة إعادة جدولة الرحلات وحجوزات الفنادق دون أي تكلفة مع شركات الطيران والفنادق. وهذا الوضع يهمنا كثيرًا، إذ أننا ندرك الجهود المالية التي بذلها العديد من الرفاق لضمان حضورهم.

بورتو أليغري، 6 مايو 2024

دفاعًا عن سيادة المكسيك الوطنية بوجه اعتداءات دونالد ترامب الإمبريالية !

الحركة الاشتراكية للسلطة الشعبية /أممية رابعة بقلم 3 فبراير 2025

ليس فرض حكومة دونالد ترامب الإمبريالية تعريفات جمركية بنسبة 25% على صادرات المكسيك وكندا إلى الولايات المتحدة، وبنسبة 10% على الصين–بحجة ذات طابع تدخل سافر مؤداها أن هذه الدول لا تفعل شيئًا لوقف تدفق الفنتانيل إلى سوق أمريكا الشمالية–سوى ذريعة لخرق اتفاقيات التجارة الحرة مع هذه الدول وفرض قواعدتجارية جديدة في صالحها.

إنها بداية حرب تجارية عالمية تروم وقف انحدار إمبريالية لم تعد قادرة بمفردها على تحمل سباق تسلح مجنون، ولا كلفة تعدياتها العسكرية على شعوب العالم، ولا سداد دينها العام الهائل، ولا بوجه خاص الحفاظ على هيمنتها في مجال العلوم والتكنولوجيا.

تسعى الولايات المتحدة، على غرار نهاية الإمبراطورية الرومانية، إلى الحفاظ على مكانتها "كأقوى دولة في العالم"، على حساب فرض إتاوات هائلة وإجبار شعوب العالم الأخرى على الخضوع لمخططاتها.

تترافق هذه الحرب التجارية مع برنامج سياسي يميني متطرف يروم تدمير حقوق الشغيلة، وحق النساء في التحكم في أجسادهن، وإبداء المعارضة القائمة على النوع الاجتماعي، وإنكار وجود التغير المناخي وإبطال خفض غازات الدفيئة، وتشجيع الكراهية والعنصرية وكره الأجانب إزاء العمال المهاجرين. لا عجب أن ينتهي حفل تنصيب دونالدترامب بتحية فاشية من الملياردير إيلون ماسك.

لا مبالغة في قول إن دونالد ترامب وجميع مرافقيه المتطرفين اليمينيين يشكلون تهديدًا للبشرية.

نحن نرحب برد الرئيسة كلاوديا شينباوم باردو الحازم حيث وصفت بالنفاق الافتراءات التي تتهم حكومة المكسيكبصلتها بتهريب المخدرات، وفرضت عقوبات مقابلة على واردات المنتجات الأمريكية، ولكننا نرى من الضروري تعزيز جبهة من الدول التقدمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لوقف الهجوم الإمبريالي الذي يقوده دونالدترامب وبناء جبهة وطنية مناهضة للفاشية تعزز التعبئة دفاعًا عن سيادتنا وعمالنا المهاجرين ومن أجل التضامن الأممي مع جميع شعوب العالم، بما في ذلك الطبقة العاملة في الولايات المتحدة وكندا.

لن تمر الفاشية!

إضراب 5 و6 فبراير بتطوان 2025 (تقرير)

بقلم- المهدي

انفردت تطوان- إلى جانب وجدة وورازازات- بأشكال احتجاج ميدانية موازية للإضراب الذي دعت إليه القيادات النقابية يومي 5 و6 فبراير 2025.

التعبئة للإضراب

أصدر الاتحاد الجهوي للاتحاد المغربي للشغل نداءً يوم 02 فبراير للتعبئة من أجل إنجاح الإضراب «عبر تجمعات وتظاهرات». لم تشهد المدينة تعبئة فعلية يستحقها «إضراب عام»، إذ اقتصر الأمر على حضور في مقرات النقابات: لقاء في مقر الاتحاد المغربي للشغل يوم 03 فبراير، وعقد مجلس كونفدرالي بمقر كدش يوم 02 فبراير.

الاحتجاج في يومي الإضراب

اقتصر الإضراب بمدينة تطوان اليوم 05 فبراير 2025 على القطاع العام (بلدية تطوان، القطاع الصحي، المدارس) وبعض قطاعات الخدمات (النظافة وأمانديس، وجزئيا قطاع النقل)، وفي القطاع الخاص (معمل temaza للنسيج، وعاملات النظافة في المدارس العمومية)K بينما ظلت الحياة الاقتصادية بالمدينة جارية على قدم وساق.

ما ميّز مدينة تطوان هو مسيرة احتجاجية جابت شوارعَها عشراتُ من العمال والعاملات وقسما من السكان المحرومين من الضمان الاجتماعي والمستائين من طريقة تدبير الدعم الاجتماعي. المسيرة من تنظيم الاتحاد المغربي للشغل، رافعة أعلام الاتحاد وفلسطين. كما نظم السائقون المهنيون المنخرطون في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وقفة احتجاجية قليلة الحضور. في اليوم الثاني (06 فبراير) نظم الاتحاد المغربي للشغل وقفة أمام قر النقابة بالطرابين وبساحة الفدان.

ليس هناك إذن «إضراب عام» ما دامت آلة الإنتاج والخدمات غير مشلولة، حتى المسيرة الاحتجاجية ما كانت لتنجح لولا عمال وعاملات النظافة.

عمال وعاملات النظافة: محور الإضراب والاحتجاج

كغيرها من المدن، وبسبب التدبير المفوّض للقطاع، تعرف تطوان مشاكل تخص تدبير قطاع النظافة من طرف شركة ميكومار، وتوسَّع بعد إدماج جزء من النساء اللواتي كنّ يتعيشن من التهريب من باب سبتة فيه. ويشكل عمال وعاملات النظافة القاعدة الأكبر للاتحاد المغربي للشغل بالمدينة، بعد تفكيك قطاعات عمالية سابقة (إغلاق وراقة تطوان شركة التبغ معمل لوقيد)، وضرب العمل النقابي بتعاونية كولينور الحليب بعد فشل آخر إضراب لها سنة 2019، والتخلص من قاعدة العمال القديمة المرسَّمة وتجديدها بعمال يشتغلون بعقود.

شاركت عاملات وعمال النظافة في الإضراب، من أج صرف أجورهم- هن المتأخرة. وقد سبق للمجلس الجماعي للمدينة أن هدد الشركة بعقوبات مالية بسبب خرقها العقد الذي يشترط تأدية الأجور الشهرية للعمال بشكل عادي، حتى في حال عدم توصل الشركة بمستحقاتها المالية من قبل الجماعة الحضرية كطرف مُفوَّض له.

صرح عامل نظافة: «هذا الإضراب كان عليه أن ينفَّذ منذ زمان، نحن نكتوي بغلاء المعيشة. من أين يأتون بكل هذه الأموال لتنظيم تظاهرات عالمية؟ لقد وصلنا إلى نقطة يمنعون العمال من حقهم ا مشروع في الإضراب، إنهم بهذا القانون يطلقون لنا أمرا: اشتغل واسكت». [https://web.facebook.com/reel/1860353118124670]

المتضررات من الحرمان من الدعم الاجتماعي

شارك في المسيرة أيضا نساء محرومات من الدعم الاجتماعي، قسم منهن أرامل وقسم آخر عاملات نظافة بلغن سن التقاعد، وركّزت تصريحاتهن على الاستياء من الغلاء الحاد [«الأسعار شاعلة والمعيشة ولات لا تطاق»] وحرمانهن من الحصول على الدعم ومناشدة المسؤولين ل»النظر بعين الرحمة» إليهن.

مراكش : تقرير عن إضراب 5 و6 فبراير 2025

سجل الإضراب في مراكش نجاحا كبيرا بقطاع التعليم، ومشاركة لا بأس بها في باقي أسلاك الوظيفة العمومية، خاصة الصحة والجماعات الترابية، والمؤسسات العامة. وشهد الإضراب مشاركة قليلة جدا بالقطاع الخاص، فقد اشتغلت وسائل النقل المختلفة بصورة عادية، ونفس الشيء سجل لدى المهنيين والتجار وغيرهم، كما اشتغل القطاع السياحي وكل ملحقاته بصورة عادية، وهو القطاع الغالب في مراكش.

لم تقم نقابة الكدش، إحدى النقابات، الداعية للإضراب بعقد أي اجتماع قبلي للإضراب، ولا بأي تعبئة ميدانية له، وحتى مراسلة مكاتب القطاعات المنضوية تحت ألويتها لم تتم من أجل حثها على التعبئة والمشاركة. وعلى سبيل المثال، حضر، يوم الإضراب، قلة من الأفراد إلى مقر الكدش والتقطوا رفقة مسؤولين نقابيين صورا تذكارية، وسرعان ما انصرفوا وأغلق المقر.

تزامن ذلك مع تنظيم وقفة احتجاجية للجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع المنارة أمام محكمة الاستئناف تنديدا بالاغتصاب الجماعي الذي تعرضت له فتاة قاصر تنحدر من نواحي منطقة العطاوية نتج عنه حمل وولادة من طرف ثلاث بيدوفيليين أحدهم عضو مجلس إحدى الجماعات، وهنا حضر مجموعة من أعضاء الاتحاد المحلي وأعضاء نقابة كدش مراكش للمشاركة في الوقفة ولم يذهبوا لمقر النقابية.

ومن جهتها لم تقم نقابة الاتحاد المغربي للشغل، هي الأخرى، بعقد أي اجتماع قبلي للتعبئة للإضراب، ومع ذلك جرى تسجيل حضور المئات للمقر، ما يفوق 400 عامل وعاملة، وتجمعوا كل مجموعة على حدة خارجه، ودار في أوساطهم- هن حديث متحمس حول الإضراب والوضع العام بالبلد، وتساءل بعضهم- هن بشأن إمكانية تنظيم مسيرة احتجاجية! لم يكترث لهم أحد، ولم تلق حتى مجرد كلمة بالمناسبة من قبل أعضاء الاتحاد، ولا حتى تنظيم شكل احتجاجي ما!

أجمع الحاضرون على اعتبار ما جرى يوم «الإضراب العام» ليس إضرابا بكل ما تحمل الكلمة من معنى، إذ لم تجر التعبئة له على النحو المطلوب، ولم يشارك فيه الجميع... ويقولون إن ما جرى يمكن تفهمه بإضراب وطني عاد من قبيل ما ألفناه في السابق، ويؤكد أغلب الحاضرين أنه حتى لو تم تمرير قانون الاضراب فالوحدة النقابية تبقى ضرورية، وبلزم الاستمرار في التعبئة والاحتجاج لرفضه لأن تمريره ستليه تعديات قاسية أخرى على مكاسب وحقوق الشغيلة...

استمر هذا الوضع الدرامي طيلة الصباح: تأتي مجموعة وتغادر أخرى وهكذا دواليك، وفي حدود الساعة الثانية عشرة زوالا غادر من بقي هناك، وأغلق المقر.

وجدة: تقرير حول إضراب 05 و06 فبراير 2025

بقلم- الوجدي

التعبئة

انخرط مناضلو – ات الكدش، على قلتهم- هن (بعض أعضاء- ات الاتحاد المحلي وبعض المكاتب القطاعية...) في التعبئة عبر توزيع النداء الوطني للمركزية، وسط المدينة واستهداف فئة التجار خاصة. بينما غاب أي شكل للتعبئة من طرف الاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل وقطاعاته، حتى بعد إعلان الأمانة الوطنية عن الدعوة للإضراب.

مجريات الإضراب والاحتجاج

اليوم الأول 05-02-2025

استجابة واسعة في صفوف شغيلة الوظيفة العمومية (التعليم، الصحة، الجماعات .....) مثلا بلغت بالصحة 90% حسب إحصائيات الاتحاد المغربي للشغل.، في حين كانت هناك مشاركة محدودة جدا بالقطاع الخاص (شغيلة التعليم الخاص وكذلك عمال شركات المناولة (الحراسة، النظافة...)، باستثناء مشاركة مهمة للبنكيين حيث أغلقت أغلب الوكالات أبوابها.

ظلت المحلات التجارية مفتوحة، وسلاسل التزويد بالمؤن والمحروقات عادية جدا، وسُجل ضعف المشاركة في قطاع النقل، حيث ظلت وسائل النقل تشتغل طيلة اليوم باستثناء حافلات النقل الحضري التي سبق لعمالها خوض إضراب قطاعي قبل أسابيع، وكان إضراب اليوم استمرارا لمعركتهم تلك.

عُقد تجمع عمالي أمام مقر الاتحاد المغربي للشغل حُوِّل إلى مسيرة مع وقفات أمام بعض المصالح (مندوبية الصحة، مكتب الماء والكهرباء) وكذلك زيارة لبعض عمال النقل الحضري المعتصمين بمرآب الحافلات.

اليوم الثاني 06-02-2025:

سُجل تراجع ملحوظ لعدد المضربين- ات بالوظيفة العمومية (التعليم والتعليم العالي مثلا...)، وأعيد افتتاح أغلب الوكالات البنكية، واستمر العمل في القطاع الخاص بوتيرة جد عادية

استمر شغيلة بعض القطاعات الشبه العمومية في الإضراب بنسب عالية (الضمان الاجتماعي، مكتب الماء والكهرباء) إضافة إلى المالية (الخزينة العامة)؛

نُظمت وقفة احتجاجية صباحا من قبل ا. م. ش أمام مقر الجماعة الحضرية، على هامش انعقاد دورة المجلس ودعما ومساندة لمعركة عمال شركة النقل الحضري، عرفت مشاركة جد محدودة سواء من العمال المعنيين أو مناضلي القطاعات؛

كما نُظمت وقفة احتجاجية جهوية مساء من قبل الجامعة الوطنية للتعليم ا. م. ش أمام مقر المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، مشاركة فروع الجامعة بالجهة ومناضلي-ات بعض القطاعات (الصحة، الطاقة، التعليم العالي...).

مرة أخرى : متى تتعظُّ قياداتنا النقابية في قطاع الصحة؟

تتمة الصفحة 04

بقلم؛ علي حموت- نقابي بالنقابة الوطنية للصحة/ كدش

أسهل طريقة لكبح نضالات الشغيلة وليس لانتصارها، وآلية لإفراغ النقابة من علة وجودها وجعلها ملحقة بأجهزة الدولة. كما تستعمل الدولة آلية الحوار الاجتماعي لضبط الوضع النقابي والتحكم في نضالية الشغيلة، و لالها تضع القيادات النقابية نفسها في مكان الوسيط بين الشغيلة والدولة. ليست النقابة وسيطا بين الشغيلة والدولة بل أداةَ نضال، من أجل تحسين الأوضاع المادية للشغيلة وأيضا للنضال ضد مجمل سياسة الدولة المدمرة للخدمات العمومية والاجتماعية.. ووحدها قواعد الشغيلة من تملك سلطة القرار في البرامج النضالية وفي التفاوض وإخضاع خلاصات الحوارات مع الوزارة للتصويت في الجموع العامة. [أنظر- ي https:// www.almounadila.info/archives/23965]

عود على بدء : القيادات النقابية تشتكي من جديد وتطالب بالعودة إلى طاولة الحوار

بعد خمسة أشهر من الاتفاق التراجعي ل 23 يوليوز 2024 عاد التنسيق النقابي مرة أخرى يشكو عدم التلزام الوزارة باتفاقاتها، وهذه ليست المرة الأولى التي يتباكى التنسيق من عدم احترام الوزارة لعهودها، فبعد شهرين تقريبا بعمند توقيع الاتفاق أصدر بيانا بتاريخ 01 نوفمبر 2024 يدعو شغيلة الصحة إلى الاستعداد للنضال وخوض اضراب وطني يومي 07 و08 نوفمبر 2024 بسبب «توقف مسار تنزيل اتفاق 23 يوليوز 2024 بشكل غريب و غير مفهوم» و الدعوة إلى «إنزال وطني أمام مقر وزارة الصحة مصحوب بمسيرة وطنية سيعلن عن تاريخها لاحقا». لكن بمجرد دعوة لجلسة حوار مع وزارة الصحة بتاريخ 13 نوفمبر 2024 حتى جرى تعليق البرنامج النضالي، وهو نفس المسار الذي ستلعبه لاحقا، حيث ستخرج قيادات التنسيق النقابي بتاريخ 24 ديسمبر 2024 مرة أخرى تشتكي من التأخر في تنفيذ اتفاق 23 يوليوز 2024، أي شهر بعد تعليق البرنامج النضالي لنوفمبر 2024 احتجاجا على عدم الوفاء باتفاق جرى توقيعه منذ خمسة أشهر يوم 23 يوليوز 2024، هو الآخر جاء بعد مسار نضالي طويل دام هو الأخر أكثر من خمسة أشهر احتجاجا على عدم تنفيذ اتفاقي ديسمبر 2023 ويناير 2024. ستعلن إذن قيادة التنسيق النقابي في يناير 2025 عن برنامج نضالي من أجل تنفيذ الاتفاق وسرعان ما سيجري تعليقه بعد جلسة حوار مرة أخرى بتاريخ 24 يناير 2025.

بعد أكثر من سنة على توقيع اتفاق ديسمبر 2023 ومحضر اتفاق يناير 2024 وستة أشهر على توقيع اتفاق 23 يوليوز 2024، ما يزال التنسيق النقابي يدور في حلقة مفرغة بهدف تنفيذ الاتفاق. الدرس الذي لا تريد القيادات النقابية استخلاصه من هذا المسار الطويل من التفاوض الاستسلامي، هو أن الدولة/ الحكومة لا تخضع إلا تحت ضغط القواعد، وليس عن طريق استجداء الحوار. كما أن الشغيلة ليسوا ورقة احتياط تستعملها القيادات النقابية لمناوشة الحكومة كلما رفضت الحوار، بل تحقيق المطالب وفرض التزام الوزارة بتعهداتها رهين بجعل سلطة القرار النضالي والتفاوض بيد الشغيلة أنفسهم، فتحرر الشغيلة من صنع الشغيلة.

دروس الحراكات السابقة: التنظيم الذاتي داخل أماكن العمل، الديمقراطية في اتخاذ القرار... إلخ

مكننا حراك الصحة وما وصل له، من استخلاص ثلاثة دروس رئيسية تدون في رصيد تاريخ الحركة النقابية

*** النضال الطبقي في وجه وهم الشراكة الاجتماعية:**

أصرت القيادات النقابية قبل حراك الصحة وبعده على نهج سياسة التعاون الطبقي والسلم الاجتماعي والهرولة نحو الحوارات الاجتماعية. هذا المنظور للعمل النقابي القائم على القبول بجوهر سياسة الدولة والمطالبة فقط بالمشاركة في التدبير، يجد جذوره الرئيسية في طبيعة القيادة النقابية المتبقرطة التي تعمل على الحفاظ على امتيازاتها (تفرغات نقابية...)، وبالتالي ليست لها مصلحة في معارضة سياسات الدولة المعادية للشغيلة بل فقط تعمل على تلطيفها، وهي بذلك تفرض إيقاعها على نضالية القواعد كمثل لهم داخل النظام الرأسمالي، و تعمل كذلك على فرملتها كلما أحست أن ذلك يهدد كيا نها.

أثبت تاريخ الحركة النقابية أن المقاربة التشاركية لا تنتج سوى الكوارث للشغيلة، و هي في الأصل إشراك في تدبير الهجوم على مكتسبات الشغيلة وحقوق الشعب المغربي. لذلك لن ينتصر نضالنا إلا إذا قطعنا مع وهم الشراكة الاجتماعية، فهي شراكة بين عدوين (دولة الرأسماليين من جهة، ونقابات الشغيلة من جهة أخرى)، وانتهاج خط النضال الطبقي.

*** التنظيم الذاتي**

لم يكن الملف الطلبي لشغيلة الصحة محط نقاش في القواعد في جموع عامة داخل أماكن العمل، كاملة السلطة التقريرية في تحديد خطوطه العريضة والبرنامج النضالي المناسب لكل فترة من فترات الحراك وانتخاب جهاز للتفاوض والتقرير في تعليق الإحتجاج أو الاستمرار في التصعيد.

صادف انطلاق حراك الصحة معركتين حراك التعليم ومعركة طلبة الطب التي كانت تخضع معظم قراراتها للجموع العامة و للتصويت، كان بالإمكان الاستفادة من تجاربها، لولا تفضيل قيادات النقابات بناء جدار فاصل حال دون تلاقي الشغيلة مع بعضها، و تبادل التجارب و الخبرات و الاستفادة من دروس النضال سواءا نجاحات أو إخفاءات.

***الملف المطلبي**

نقطتين أساسيتن غابتا عن الملف المطلبي لشغيلة الصحة/

1. الطابع المجاني والعمومي للخدمات الصحية: لا يمكن المطالبة بالحفاظ على مكاسب الوظيفة العمومية وأساس تلك المكاسب تم تخريبه، بدل الدفاع عن مطلب فارغ وخادع للشغيلة مثل مطلب الحفاظ على صفة الموظف العمومي، كان لزاما رفع شعار مجانية الخدمات الصحية والرفع من جودتها، والقطع مع كل سياسات الخوصصة والتسليع التي يعرفها القطاع.

2. السلم المتحرك للأجور و الأسعار و وقف خوصصة الخدمات العمومية: غياب هذا الشعار يجعل كل المطالب ذات الأثر المالي بدون تأثير خصوصا مع ارتفاع أسعار المواد المعيشة و التضخم الحاصل. [أنظر- ي https:// www.almounadila.info/archives/24372]

تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار مع حميمي الحسين)

يفصلنا أقل من شهر على ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل-ة حوار مع حميمي الحسين عضو مكتب سابق مديرية خنيفرة.

1* هل لك أن تقدم لنا تقييما موجزا لسبع سنوات من نضال التنسيقية الوطنية للأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد ؟

جاء تأسيس التنسيقية إجابة موضوعية رافضة لنظام سخرة خارج ضوابط التشغيل في المرافق العامة الذي حاولت الدولة تكريسه في قطاع حيوي واسترا يجي. وكأي إطار مر من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التواجد والتأثير الميدانيين عرفت التنسيقية مدا وجزرا في نضال الأساتذة م. ع. ت من أجل مطلبهم الأساسي: الإدماج في الوظيفية العمومية بمنصب مالي ممركز يُوفّر كل الضمانات القانونية للموظف العمومي.

كانت الشرارة الأولى الانتفاضة ضد ملحقات العقود المكّرسة لواقع السخرة ومعركة التصدي التي استشهد فيها أب التنسيقية عبد الله حجيلي. وعلى الرغم من أنها ثبتت أقدام الإطار في المشهد الاحتجاجي إلا أن خيبة أمل م. ع. ت في مخرجاتها كانت كبيرة وزرعت بذور الهوة بين الأساتذة وهياكل الإطار. ليأتي بعدها الإنزال الوطني واعتقال المناضلين ومتابعة خمسة أفواج ليزيد من توسيع تلك الهوة. حاولت التنسيقية بعدها تصعيد خطواتها عبر خطوة الامتناع عن مسك النقط التي كانت القشة التي قسمت ظهر الإطار لتزيد تداعياتها من تعميق الشرخ في ما تبقى من الثقة.

خلاصة القول: حاولت التنسيقية تكسير حاجز الصمت والخوف دفاعا عن مطلبها الشرعي لكنها اصطدمت بمعرقلات خارجية من حلفائها الموضوعيين وداخلية من أصنامها الذين توغلوا داخل الإطار ومن عدم نجاعة تكتيكاتها ومرونتها.

2* ما المكاسب التي حققتها التنسيقية وما الذي تبقى؟

إعلاميا: اكتسبت التنسيقية صيتا إعلاميا خارجيا وعبرت من صوتها في منابر إعلامية كبرى. وداخليا عبر ندواتها ولايفاتها التي كانت محل متابعة من الخصم قبل الحليف.

نضاليا: كان لها شرف التواجد في الميدان طيلة ست سنوات دفاعا عن المدرسة العمومية وحق أبناء الشعب المغربي في وظيفة قارة مؤطرة بقانون الوظيفة العمومية.

على مستوى المطلب الرئيسي أي الإدماج في الوظيفة العمومية: لا يزال لم يتحقق رغم التضحيات الجسام لأسباب تتحمل فيها التنسيقية بعضا من المسؤولية بحكم الطبيعة التصاعدية للخطوات النضالية التي لم تراع مستوى الوعي السـ اسي لقاعدتها والشرخ الذي تحدثنا عنه سابقا بين القواعد والهياكل الناتج عن توالي السقوط الحر في كل الخطوات.

3* كيف كان إسهام التنسيقية في حراك شغيلة التعليم لسنة 2023؟

انخراط التنسيقية في الحراك الأستاذي الأخير جاء انسجاما مع نضالها المتواصل ضد المخططات التخريبية التي قننها النظام الأساسي أولا؛ وشريان حياة للملمة الصفوف ورصها ثانيا؛ ولإعادة الثقة بين الإطار وجماهيره ثالثا. لكن مآل المعركة أرخى بظلاله السلبية على حاضر الملف والإطار.

تمرُّس التنسيقية خلال سنواتها نضالها ضد مخطط التعاقد أكسبها مناعة و لابة خلال الحراك التعليمي الذي كان بالنسبة لها ولقواعدها ترياق حياة لمخلفات خطوة ا متناع عن مسك النقط التي انتهت بنتيجتين بارزتين أولاهما تراجع تنسيقيتي المقصيين والزنزانة 10 في اللحظات الحاسمة من عمر المعركة؛ وثانيهما السقوط الحر للخطوة نظرا لتعنت قيادة التنسيقية في رفع الخطوة رغم كل مؤشرات فشلها لحسابات ضيقة بعيدة عن جوهر المطلب، ناتجة عن تأثيرات أصنام وديناصورات التنسيقية النتيجة توقيفات بالجملة وتواري هياكل التنسيقية عن سوداوية المخرجات كما حدث مع المتابَعين قبلا.

في ظل هذا المناخ من السخط المتبادل بين القواعد والقيادة والتحميل الضمني للمسؤولية لكل طرف، جاء الحراك التعليمي الذي انخرطت فيه التنسيقية لإحياء الروح فيها أولا؛ وللدفع بإسقاط النظام الأساسي المجحف ثانيا؛ بحكم بقايا قوتها التنظيمية ورغم تشتت مناضليها بين الاطارات (التنسيقية الموحدّة، تنسيقية الثانوي التأهيلي) إلا أنها حافظت على ريادتها وشرارتها الميدانية إلا أن انهيار وليدَيْ الأمس القريب وخذلان الحليف وتواطؤ المفاوِض عبر تجميله لمضمون النظام الأساسي عبر مقولة «خذ وناضل»، وما بينهما ناور أدى إلى السقوط الحر مرة أخرى دون أن تنال التنسيقية مطلبها الرئيسي «الإدماج في الوظيفة العمومية» وليس ترقيعا تشريعيا طبّل له للأسف من اعتبروا حلفاء استراتيجيين.

4* ما الذي يميز التنسيقية الوطنية عن باقي إطارات نضال شغيلة التعليم(النقابات بالخصوص)؟

أعتقد أن ما يميزها هو خصوصية المطلب وارتباطه بإملاءات المؤسسات الدولية المانحة مما يفقد المسؤول الوطني حرية القرار الوطني بمعنى أن صراع التنسيقية وضراوته كان موجّهين ضد أطراف داخلية وخارجية. ما يميزها أيضا هو الكتلة البشرية الشابة التي تتميز بها قواعدها بالاندفاع والعطاء اللامحدود والشباب هو مرحلة الثورة على كل القوالب. والأكيد طبعا وحدة المصير والواقع الوظيفي غير المستقر على الرغم من تواجد كل أطياف الفكر السياسي من أقصى اليمين الى أقصى اليسار وإلى اللامنتمون سياسيا لكن للأسف لم يتم اسـ غلال هذا الغنى الفكري.

5* هناك موجة واسعة لانخراط المفروض عليهم التعاقد داخل النقابات..... هل هناك إسهام لهؤلاء في تطوير العمل النقابي؟

انخراط م. ع. ت في النقابات ليس وليد اليوم بل هو متواجد منذ تأسيس الإطار، والمفروض أنه لا تعارُض بين غاياتهما وهي الدفاع عن الشغيلة. الخطير فيه هو عند تعارض المواقف لمن سيكون الولاء هل للتنسيقية أم للإطار النقابي، وهنا يكمن التعارض القاتل، ولعل معركتي الامتناع عن مسك النقط والنظام الأساسي الجديد أكبر شاهد على عدم ثبات التموقع.

هل سيكون لهم إسهام في العمل النقابي؟ أكيد نعم. فورة الشباب وحمل التاريخ القريب يقولان ذلك ويدعمانه، لكن هل سيُفسح لهم المجال لا اعتقد ذلك بحكم أن حتى النقابات لها أصنامها ومن يدور في فلكها من المستفيدين من الريع النضالي. هل ستخبو جذوة نضالهم أكيد لا شك في ذلك.

ملحوظة: أنا هنا أتحدث عن المناضلين المبدئيين. الحقيقيين وليس زمرة الانتهازيين فهؤلاء أينما وجدوا سيبقون كذلك وما تواجدهم في النقابات إلا لإنقاذهم من ورطة أو مشكلة قد تأتي بها الأيام.

التتمة في الصفحة 07

تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار)

تتمة الصفحة 06

6* كيف تتصور مستقبل التنسيقية بعد تمرير النظام الأساسي الجديد؟

بداية أؤكد أن هاته الهرولة للانخراط النقابي هو اعتقاد ولو ضمني من طرف المنخرطين م. ع. ت أن المهام النضالية للتنسيقية قد استوفت شروطها وبالتالي كان خيارهم البحث عن مركب جديد وبآفاق جديدة.

قبل النظام الأساسي الجديد كان مسوغ النضال هو انعدام قانو يؤطرنا وأننا كمن يشتغل في السوق السوداء، بعد النظام الأساسي والتسويق له من طرف قيادات نقابية وفي مختلف المنابر الإعلامية أن مطلبنا قد استجيب له بحكم أنه يشمل قبل وما بعد 2016، هو تحايل قانوني. فمطلبنا الجوهري هو الإدماج في الوظيفة العمومية بضمانات وامتيازات القانون العام إسوة بباقي موظفي الدولة بمنصب مالي ممركز في قانون المالية تحت بند نفقات الأجور وفي كتلة الأحور ما عدا ذلك تدليس وتحايل ساهم فيه من يحملون تحاوزا الهم النقابي. بعد النظام الأساسي سيأتي الدور على قانون الإضراب والتقاعد بنفس العقلية السالفة الوصف ومزيد من تعميق مآسي الشغيلة المغربية. وما دام المطلب الأساسي (الإدماج) لم يتحقق منا طالبنا به منذ التأسيس فإن الظروف الموضوعية لاستمرار نضال التنسيقية لا يزال قائما، في الحاضر وفي المستقبل.

ما العمل؟

على التنسيقية عقد جموع عامة تنظيمية لتجديد الدماء في هياكل التنسيقية وبناء تصور جديد يراعي الواقع التنظيمي ومنسوب الثقة الشبه مفقود وتقديم من تحملوا المسؤولية لسنوات مشكورين طبعا على تضحياتهم الجسام لاستقالاتهم من كل الهياكل، لأني أعتقد جازما أنهم سيعيدون إنتاج نفس المسار وإرجاع التنسيقية لقواعدها التي تم تهريبها منها قسرا منذ معركة 2019 تحت مسمى «الفهم السليم للمعركة».

إضراب 5-6 فبراير 2025 بورزازات (تقرير)

المراسل

أولا: الاتحاد المغربي للشغل:

لا تحضير مسبق، ولا تعبئة ميدانية، ومع ذلك سجل الإضراب نجاحا بقطاعات تقليدية تحكم بيروقراطية إمش قبضتها عليها؛ الاضراب بقطاعات الماء والكهرباء والتكوين المهني بنسبة مهمة، وتمت مشاهدة بوابة بريد المغرب مغلقة طيلة يوم الإضراب، والمستخدمون-ات هنا مؤطرون داخل نقابتي إمش وكدش، وكانت بوابة بنك افريقيا موصدة أيضا طيلة يوم الإضراب،

وسُجل أيضا نجاح كبير للإضراب بقطاع التعليم وسط المدينة على الأقل، إذ جرى كذلك تنظيم وقفة احتجاجية ناجحة أمام مديرية التربية من قبل الجامعة الوطنية للتعليم ا.م.ش.. وكانت وقفة لتنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد المندمجة بالجامعة الوطنية للتعليم [بفضل كاتب إقليمي يحسن اغتنام الفرص]. لم يجر إعلان تنظيم الوقفة للعموم، ولم نسجل تعبئة لها بالمؤسسات.

ثانيا: الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

- وجه كاتب الاتحاد المحلي كلمة عبر الفيديو حول دواعي الإضراب العام، جرى توزيعها عبر المجموعات الواتسابية للقطاعات الكونفدرالية. كما نجح الإضراب بمنجم اميني حيث المكاتب النقابية لثلاث مقاولات من الباطن، ونجاح مهم للإضراب بقطاع التعليم، وسط المدينة على الأقل، وأيضا، نجاح الإضراب بشركة سيا ورزازات لعمال النظافة، ويلاحظ أن أجور شهر يناير لم تسلم للعمال ا حدود يوم 8 فبراير وكأنه انتقام من العمال لمشاركتهم في الإضراب العام ليوم 5 فبراير.

ثالثا: الاتحاد الوطني للشغل

مساهمة الجامعة الوطنية لموظفي التعليم في إنجاح الإضراب العام، بعد تجديدها لمكتبها الإقليمي مؤخرا.

إجمالا، لم تكن هناك أي دعوة من قبل النقابات الداعية للإضراب دعوة لتنظيم جموع عامة إعدادية بالمقرات... لا تعبئة بالمؤسسات... لا توزيـع لمناشير ...

أبقت أغلب المؤسسات التعليمية على التقنية القديمة للإضراب: الحضور صباحا ثم الانسحاب جماعة بعد ربع ساعة أو نصف ساعة ... عوض تقنية عدم الالتحاق التي روجت لها ك.د.ش. كما أن نفس التقنية الأولى هي التي سادت خلال الحراك التعليمي المنطلق في أكتوبر 202.

ورزازات في 9 فبراير 202.

وقفة احتجاجية أمام مديرية التعليم 5 فبراير